البحث الأول

دور الدولة في معالجة التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا

The Role of the State in Addressing Economic Ramifications of Corona Crisis

أ.د. محرم صالح الحداد
أستاذ الإدارة التخطيطية في معهد التخطيط القومي- القاهرة

أ.ظريف توفيق جيد
باحث اقتصادي

مستخلص

تمثل جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) التي انتشرت بشكل موسع واجتاحت أغلب دول العالم مَنذ بداية سنة 2020؛ أحد أهم التحديات وأخطرها التي تعرضت لها الشعوب والحكومات على حد سواء. فإذا كانت البيانات المتداولة بكثافة على مدار الساعة يوميًا، تُظهر مدى خطورة الوضع الطبي؛ فإن تداعيات هذا الانتشار، وما ترتب عليه من إجراءات التباعد الاجتماعي أكثر حدة على مختلف الاقتصادات في كل دول العالم تقريبًا. لقد طرح هذا الفيروس الاقتصاد العالمي بقوة في موجات انكماشية عميقة في فترة زمنية قياسية غير مسبوقة. ومن المتوقع أن يطيح به في موجات ركودية في الأجلين المتوسط والطويل.

لقد أربك هذا الفيروس دول العالم التي أصاب مفاصل اقتصادها كما أصاب شعوبها أيضًا. وأعاد الشكوك مجددًا في مرتكزات عقائدية أضحت موضع توافق عالمي كونها مرتكزات النموذج الأمثل الذي انتهى إليه التاريخ. فما هي ألية تأثير هذا الوباء على الاقتصاد، وكيف تمكن بقوة من مفاصله الأساسية؟ وهل سيتوقف الأثر على المتغيرات الاقتصادية فقط، أم أنه سيمتد إلى الفكر الاقتصادي والسياسات التي تُبنى عليه؟

لهـذا، تسعى هذه الورقة إلى إلقاء الضوء بشكل مباشر علـى أهم الآثار الاقتصادية المحتملة لهذه الجائحة على متغيرات أساسية في الاقتصاد القومي بالتركيز على حالة الاقتصاد المصري، فلـم تكـنَ مصر بمنأى عنه، فقد أصاب اقتصادها قبل شعبها. وما يمكن أن يُقدم لمتخذي القرار مـن توصيـات لمعالجة الأثر أو على الأقـل التخفيف من حدته، هذا من ناحيـة. ومن ناحية أخرى ألقـاء الضوء بشكل غير مباشر على ضـرورة إعادة النظر ــ في ضوء مستجدات الواقع المعاش ــ في المرتكـزات الفلسفية التي بُنيـت عليها السياسات الاقتصاديـة والاجتماعية الحالية، حتى إذا مـا أعيد النظر في هذه السياسات يُعاد صياغتها حتى تكون قادرة على تصحيح اختلالات تحقيق هدفي الرعايـة والعدالة الاجتماعيين وهما من لوازم الموازنة الاجتماعية لاقتصاد السوق، وعلاج ما به من ثغرات.

Abstract

The Corona virus (COVID-19) pandemic, which has spread to most countries of the world since the beginning of 2020, is one of the most important and dangerous challenges facing people and governments. This crisis has negatively affected the economies of the whole world and pushed them into deflationary waves.

This virus confused the countries of the world and reaffirmed doubts, once again, on the ideological foundations that have become the subject of global consensus. The question here is about the mechanism of the impact of this epidemic on the economy? Will this impact be on economic variables only, or it will extend to the economic thought and the policies built on it?

For this reason, this paper seeks to shed some light first: - on the most important potential economic impacts of this epidemic on the main variables in the national economy by focusing on the case of the Egyptian economy, while providing some recommendations to the decision makers. Second: - Indirect assertion of the importance of rethinking the philosophical foundations on which current economic and social policies are built; if these policies are modified, their new basis and orientations may help correcting the imbalances in the market economy.

الكلمات الدالة

Key words	
The impact of the Corona virus crisis	أثر أزمة فيروس كورونا
Fiscal deficit	العجز المالي
Social protection policies	سياسات الحماية الاجتماعية
Investment support policies	سياسات المساندة الاستثمارية

مقدمة :

يمر الاقتصاد العالمي بداية من الربع الأول من سنة 2020 بأخطر أزمة بيولوجية واسعة سريعة الانتشار تضرب أغلب دول العالم منذ خمسة شهور؛ ألا وهي جائحةُ فيروس كورونا المستجد (COVID-19) الذي ظهر في الصين بمدينة ووهان الصناعيةَ، وأبلغ عنه لمنظمة الصحة العالمية في 31 ديسمبر2019.[1] ومنها انتشر ليصيب على مستوى العالم حسب بعض التقديرات حتى مساء يوم الثلاثاء 26 مايو 2020 ما يزيد على (5,591,970 نسمة)، وأودى بحياة ما يزيد عن (347,950 نسمة)، وذلك في (213) دولة ومقاطعة[2].

وعلى الصعيد المحلي، وصل إجمالي عدد المصابين في مصر حتى مساء يوم الثلاثاء 26 مايو 2020 بناء على التقرير اليومي لوزارة الصحة والسكان المصرية نحو (18,756 حالة) بزيادة عن اليوم السابق مباشرة بعدد (789 حالة) دخول جديدة، أما الوفيات في هذا اليوم، فقد وصلت نحو (14 متوفٍ) بإجمالي عدد الوفيات (797 متوفٍ).[3]

فإذا كانت هذه البيانات التي تم سردها بهذا الشكل تعبر عن حجم الفاجعة التي أصابت خلال فترة زمنية قياسية أجساد البشر، وأودت بأرواح بشرية بأعداد كبيرة في أغلب دول العالم تقريبًا حتى أعلنت منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020 بأن فيروس كورونا المستجد جائحة عالمية Global Pandemic فإنها بذلك تُظهر فقط مع ضخامتها أحد النتائج والآثار المباشَرة لهذه الجائحة. فإن هناك آثار أخرى متعددة تأتي في مقدمتها **الآثار الاقتصادية** التي لها عظيم الأثرَ على الأفراد الناجين من مخالب هذه الجائحة من ناحية، وعلى المجتمع المحلي والدولي من ناحية أخرى، ليس في الأجل القصير فقط، بل سَيمتد إلى الأجلين المتوسط والطويل أيضًا.

وإذا كانت الآثار الاقتصادية قد دعت إلى شحذ الهمم للبحث عن أفضل السياسات والإجراءات للتصدي لها؛ فإنه من الضروري أيضًا إعادة النظر ــ كأحد إيجابيات هذه الأزمة ــ في فلسفة النظم الاقتصادية القائمة، وفي قدرتها على مواجهة الأخطار المتعددة، خاصة تلك التي تنتج من متغيرات خارجية مستقلة غير اقتصادية، كما هو الحال في هذه الأزمة التي أصابت اقتصاد الكوكب الأرضي.

---

(1) أنظر في ذلك:

الوقائع المصرية، قرار وزير الصحة والسكان رقم 145 لسنة 2020، العدد 77 في الأول من أبريل لسنة 2020.

- مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، ورقة تقدير موقف بشأن تداعيات فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19)، مجلس الوزراء، الإصدار الثاني، 2 فبراير 2020، ص7.

علاء غنام، أحمد عزب، السياسات الصحية الوقائية ومواجهة أزمة فيروس كورونا المستجد، مجلة الديمقراطية، العدد رقم 78، أبريل 2020، ص60.

(2) https://www.care.gov.eg/EgyptCare/Index.aspx, (26 May 2020)

(3) https://www.facebook.com/EgyptianCabinet (9 May 2020)

لهذا، تسعى هذه الورقة إلى إلقاء الضوء بشكل مباشر على أهم الآثار الاقتصادية المحتملة لهذه الجائحة على متغيرات أساسية في الاقتصاد القومي بالتركيز على حالة الاقتصاد المصري، فلم تكن مصر بمنأى عنه، فقد أصاب اقتصادها قبل شعبها. وما يمكن أن يُقدم لمتخذي القرار من توصيات لمعالجة الأثر أو على الأقل التخفيف من حدته، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى إلقاء الضوء بشكل غير مباشر على ضرورة إعادة النظر ــ في ضوء مستجدات الواقع المعاش ــ في المرتكزات الفلسفية التي بُنيت عليها السياسات الاقتصادية والاجتماعية الحالية، حتى إذا ما أُعيد النظر في هذه السياسات يُعاد صياغتها حتى تكون قادرة على تصحيح اختلالات تحقيق هدفي الرعاية والعدالة الاجتماعيين وهما من لوازم الموازنة الاجتماعية لاقتصاد السوق، وعلاج ما به من ثغرات.

1 - استراتيجية التباعد الاجتماعي وتأثيراتها المحتملة على الطلب الكلي:

أدى تزايد وسرعة انتشار الإصابة بفيروس كورونا المستجد إلى تبني حكومات دول العالم لاستراتيجية الإغلاق والتباعد الاجتماعي. وفي مصر اتخذت الحكومة بداية من شهر مارس 2020 كافة الإجراءات التي تحد من تجمعات الأفراد. والتي ترتب عليها تعليق العمل في أغلب الأعمال، إما بشكل دائم على مدار اليوم، أو غلقها جزءا من اليوم فقط، أو تخفيض تواجد العاملين فيها، بحيث لا يزيد عدد الحاضرين من العاملين عن النصف. وهو ما يؤدي إما إلى تسريح العاملين لحين استئناف النشاط مرة أخرى في حالة الغلق الكامل، أو تسريح البعض فقط في تلك المنشآت التي تعمل بأقل من طاقتها. ونتيجة لذلك، انخفضت جملة المشتغلين على المستوى الكلي بنسبة كبيرة. وهو ما ترتب عليه تباطؤ حاد في حركة الأنشطة الاقتصادية نتيجة تأثر العديد من متغيرات الطلب الكلي بشكل مباشر كما يلي: -

1-1 تراجع الإنفاق الاستهلاكي العائلي مع ضعف السياسات الحمائية وشبكات الأمان الاجتماعي:

من المتوقع أن يتراجع الإنفاق العائلي نتيجة الأزمة الحالية بسبب عاملين أحدهما خارجي والأخر داخلي كما يلي:

- **بالنسبة للعامل الخارجي**، من المتوقع تراجع تحويلات المصريين العاملين بالخارج خاصة في دول الخليج ــ والتي بلغ صافي تحويلات جملة العاملين بالخارج في السنة المالية 2018/2017 نحو (26.4) مليار دولار[4] ــ بسبب تعطلهم أو تخفيض دخولهم نتيجة

(4) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الرابع والعام المالي 17 / 2018، القاهرة، أكتوبر 2018، ص ص 63: 64

سياسات الإغلاق في الدول التي يعملون فيها من ناحية، وتراجع الطلب على النفط الذي تراجعت أسعاره لتسجل أدنى مستوياتها إلى أقل من (20) دولارًا للبرميل في الأسبوع الأخير من شهر أبريل 2020[5] نتيجة تراجع الطلب العالمي من ناحية أخرى.

- **بالنسبة للعامل الداخلي**، فإنه من المتوقع تراجع إجمالي الدخل الشخصي المتاح التصرف فيه نتيجة تراجع حجم المشتغلين مما يؤثر سلبيًا على إجمالي طلب القطاع العائلي، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، ميل السلوك الاستهلاكي في القطاع العائلي في مثل هذه الظروف للحد من أو تأجيل الصرف على أية احتياجات أخرى غير السلع والخدمات الاستهلاكية. حيث إن مثل هذه الاحتياجات من الممكن تأجيل إشباعها كونها غير مُلحة. مع استقرار الصرف أو زيادته ــ وتمويله عند توقف الدخل عن طريق السحب من المدخرات أو بيع بعض الأصول ــ بالنسبة للسلع والخدمات الاستهلاكية، بهدف تأمين احتياجات الأسرة لمدة أطول من المعتاد ــ تخوفًا من أية تغيرات غير متوقعة ــ حسب إمكانية كل أسرة، ومدى توفر سيولة لديها، وإمتلاكها لأجهزة تخزين منزلية.

إلا أن المحصلة النهائية على المستوى القومي هي تراجع الإنفاق الاستهلاكي الخاص. وتمثل هذه المتغيرات أحد أهم كوابح الإنفاق الاستهلاكي في ظل هذه الأزمة، حيث تعمل بشكل مباشر ــ بفعل مضاعف الإنفاق ــ في اتجاه تخفيض متتالي في حجم الطلب الكلي. ويدعم عمل هذه الكوابح في الاقتصاد المصري أن الاستهلاك الخاص هو المحرك الرئيسي للإنفاق الاستهلاكي والناتج المحلي الإجمالي. فقد ارتفعت نسبة مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الخاص من جملة الإنفاق الاستهلاكي النهائي من (89.7 %) خلال السنة المالية إلى (91.1 %) خلال السنة المالية (17/2018).

وبصفة عامة، يُعد الإنفاق الاستهلاكي النهائي في الاقتصاد المصري هو المكون الأساسي للناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت نسبته في حجم الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية (17/2018) نحو (93.8 %) مقابل (98.2 %) في السنة المالية (16/2017)، وساهم الاستهلاك النهائي بنسبة (20.8 %) من إجمالي النمو المحقق في السنة المالية (17/2018) [6].

وبالنظر إلى الجانب الاجتماعي المتمثل في احتياجات الأسر المتضررة، وكيفية إشباعها في ظل هذه الظروف، نجد أن السياسات الحالية تحتاج ــ لجعلها أكثر مواءمة لتحقيق هدف الرعاية الاجتماعية ــ إلى كثير من التعديلات لما بها من خلل متمثل فيما يلي:-

(5) www.youm7.com (20 Apr. 2020)

(6) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، مرجع سبق ذكره، ص ص 11 : 15

1- **تنامي حدة الفقر وعجز السياسات الحالية** على كسر دائرة الفقر. بل وتكريسها بشكل غير مباشر للفقر العابر Transient Poverty للأجيال. وما يؤكد ذلك اتجاه معدلات الفقر في مصر إلى الارتفاع، رغم الجهود المبذولة سواء من الجهات الحكومية أو الأهلية. فقد ارتفعت نسبة الفقر من (16.7 %) سنة (99/2000) إلى (19.6 %) سنة (4/2005) إلى (21.6 %) سنة (8/2009) لتصل سنة (10/2011) إلى (25.2 %) وإلى (27.8 %) سنة (15/2016) لتصل أخيرًا إلى (32.5 %) سنة (17/2018). ويزداد الأمر سوءا إذا أخذنا في الاعتبار توزيع الفقراء في الأقاليم المصرية، حيث نجد أنه في سنة (17/2018) نسبة (51.9 %) من ريف الوجه القبلي فقراء، مقابل نسبة (27.3 %) من ريف الوجه البحري فقراء، وأن نسبة (30 %) من حضر الوجهة القبلي فقراء، مقابل نسبة (14.3 %) من حضر الوجه البحري فقراء، بينما نسبة (26.7 %) من سكان المحافظات الحضرية فقراء[7].

2-خلل الرقابة على الأسواق من جوانبها المختلفة التي منها القانونية والتجارية والاشتراطات الصحية من ناحية، وضعف سياسات حماية المستهلك من الاستغلال والجشع والتلاعب والغش التجاري من ناحية أخرى. حيث إن مثل هذه السياسات، وتلك الألية لا تقل بأي حال من الأحوال عن السياسات الحمائية المتعارف عليها، بل إنها ضرورية لنجاح أية سياسة حمائية أخرى. حيث تُعد هذه الحماية ــ بشكل غير مباشر ــ شرط لازم لتحقيق أهداف ونتائج السياسات الاجتماعية الحمائية الأخرى، وشرط ضروري، لتحقيق العدالة الاجتماعية لترميم ثغرات اقتصاد السوق الحرة.

3-الانخفاض النسبي في جودة الخدمة الطبية المقدمة من المؤسسات الطبية العامة، وخاصة الوحدات الصحية في قرى الريف والصعيد، مما يكرس لاختلال العدالة في تقديم الخدمة الطبية بين المناطق الجغرافية المختلفة. علاوة على ضعف القدرات الاستيعابية في المستشفيات العامة والتعليمية التي تتجلى بكل وضوح في تزايد قوائم الانتظار لأغلب التدخلات الجراحية المعتادة. وغياب الحماية المالية من عبء المرض خاصة للفئات الفقيرة والمهمشة والمستضعفة في أغلب السياسات الصحية. وإن كان قانون التأمين الصحي الجديد رقم 2 لسنة 2018 به معالجات طيبة لخلل الحماية المالية من عبء المرض إلا أن الحكم عليه يحتاج لعدد من السنوات بعد تطبيقه لرصد نتائجه[8].

(7) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2018/17، القاهرة، يونيو 2019، ص ص 98 : 102

(8) الجريد الرسمية، القانون رقم 2 لسنة 2018 بإصدار قانون التأمين الصحي الشامل، العدد 2 تابع (ب)، 11 يناير سنة 2018

4-ضعف الإعانة المقررة من صندوق إعانات الطوارئ للعمال، والذي تأسس بحكم القانون رقم 156 لسنة 2002[9]. حيث يقدم إعانة للذين يتوقف صرف أجورهم من المنشآت التي يتم إغلاقها كليًا أو جزئيًا أو تخفيض عدد عمالها لحين الإنتهاء من الظروف الطارئة للمنشآت أو لمدة ستة أشهر كحد أقصى بنحو (75 %) من الأجر الأساسي بحد أدنى (150 جنيهًا) وحد أقصى (1000 جنية) شهريًا، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، عدم شمولها جميع فئات المشتغلين، حيث إنها تصرف فقط للعاملين المقيدين في سجلات المنشآت المتضررة، والمؤمن عليهم لدى التأمينات الاجتماعية، وقد أمضى بالمنشأة مدة لا تقل عن سنة على الأقل، ويوقف صرف الإعانة عند انتهاء علاقة العمل بين العامل والمنشأة.[10] بينما نسبة كبيرة من المشتغلين بالقطاع الخاص تفتقر إلى التغطية التأمينية، حيث إن نسبة المؤمن عليهم من العامين بالقطاع الخاص (34.5 %) من جملة المشتغلين في هذا القطاع داخل المنشآت خلال سنة 2019.[11] وهو ما يعني أن نحو (65.5 %) من المشتغلين في القطاع الخاص غير المؤمن عليهم خارج دائرة الحماية من الأزمات. وأن كل من يعمل في القطاع الخاص، ولم يستكمل سنة في هذا العمل، وهو من المؤمن عليهم ضمن نسبة (34.5 %) خارج أيضًا عن دائرة الحماية من الأزمات.

5 -ضعف شبكات الأمان الاجتماعي وعدم قدرتها على الوصول إلى المستحقين الحقيقين من الفقراء والفئات المهمشة والمستضعفة. وذلك نتيجة نقص المعلومات بسبب ضعف وسطحية الدراسات المسحية لهذه الفئات، وعدم التغطية الشاملة لهم في جميع أنحاء الجمهورية، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، التركيز على شبكات الأمان الاجتماعي الطارئة أو المؤقتة التي تهدف إلى معالجة مشكلات طارئة أو مواجهة أوضاع أو أزمات اجتماعية حرجة أوجدتها ظروف اقتصادية أو سياسية أو كارثية كالزلازل والسيول والأوبئة ... وما إلى ذلك، إلا أن الإعانة المقدمة في مثل هذه الظروف وإن كانت ضرورية إلا أنها منخفضة وغير كافية.

(9) الجريد الرسمية، القانون رقم 156 لسنة 2002 بشأن إنشأء صندوق إعانات الطوارئ للعمال، العدد 24 (مكرر)، 18 يونية سنة 2002

(10) الجريد الرسمية، قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1395 لسنة 2002 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 156 لسنة 2002 بإنشاء صندوق إعانات الطوارئ للعمال، العدد 33، 15 أغسطس سنة 2002

(11)https://www.capmas.gov.eg/Pages/ShowHmeNewsPDF.aspx?page_id=/Admin/News/PressRelease/202043011110_666.pdf&Type=News, (21 Apr. 2020)

أما شبكات الأمان الاجتماعي الدائمة ذات النهج الشمولي ، والتي توفر الحماية الاجتماعية الدائمة للمواطنين، والتي غالبًا ما يتم بناؤها في الفترات التي تسبق إجراء تحولات أو تغيرات دائمة في النظم الاقتصادية أو الاجتماعية السائدة، فهي قليلة وغير قادرة على تغطية كل المستحقين، فإجمالي المستفيدون من برنامج تكافل وكرامة منذ أن دشنته وزارة التضامن الاجتماعي في 2015 حتى نوفمبر 2018 نحو (9.4 مليون) مستفيد، بينما المسجلين بقاعدة البيانات الخاصة بالمستحقين للدعم نحو (32 مليون) مستحق[12]، بنسبة التغطية لا تتعدى (30 %) من المستحقين.

1-2 تراجع الإنفاق الاستثمارى الخاص مع ضعف سياسات المساندة الاستثمارية :

بالنسبة للإنفاق الاستثماري الخاص في مصر، فإنه يتأثر من ثلاثة جوانب أساسية كما يلي:

أولاً: يُتوقع خلال السنة الحالية خروج رؤوس الأموال الأجنبية وعوائدها، مع تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة مع تراجعه من (7,9 مليار دولار) في السنة المالية (16/2017) إلى (7,7 مليار دولار) في السنة المالية (17/2018) بنسبة تراجع تُناهز (2,5 %)، علمًا بأن صافي تدفق المعاملات الرأسمالية والمالية للداخل قد تراجعت من (31 مليار دولار) في السنة المالية (16/2017) إلى (22 مليار دولار) في السنة المالية (17/2018) بنسبة تراجع تُناهز (29 %)[13].

ثانيًا: يُتوقع أن تنخفض قيمة رأس المال المتداول أو العامل[14] نتيجة توقف الإنتاج أو انخفاضة. خاصة في المنشآت التي تعمل في إنتاج السلع غير الاستهلاكية من سلع معمرة وغيرها. والذي يؤدي إلى إمتداد وطول دورة رأس المال[15] مما يؤثر على نتائج أعمال هذه المنشآت.

ثالثًا: يُتوقع أن تنخفض بدرجة كبيرة الاستثمارات الجديدة المضافة، والاستثمارات الإحلالية المتمثلة في أعمال الصيانة، وما يرتبط بها من إحلال وتجديد. وهو ما يؤثر سلبيًا بفعل

(12) https://www. Arab-api.org,(26 May 2020)
https://www.moss.gov.org, (26 May 2020)

(13) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، مرجع سبق ذكره، ص ص 64 : 65

(14) يُعد رأس المال العامل مقياس للنقد والأصول السائلة المتاحة لتمويل عمليات التشغيل في المنشآت الإنتاجية، ويُحسب عن طريق المقارنة بين الأصول المتداولة والإلتزامات المتداولة.

(15) دورة رأس المال المتداول هي الفترة الزمنية اللازمة لتحويل صافي الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة إلى نقدية. أو بمعنى أخر، تحقيق نتائج الأعمال.

الروابط الخلفية[16]، ومن خلال علاقات التشابك بين القطاعات على الصناعات المغذية بانخفاض حاد في الطلب على منتجاتها. والذي يترتب عليه ــ بفعل مضاعف الاستثمار ــ انخفاضات متتالية في الطلب الكلي، وهو ما يترجم في انخفاضات متتالية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. خاصة، وأن الإنفاق الاستثماري في مصر يلعب دور المحرك الأساسي للنمو. فقد ساهم بنسبة (54.2 %) من إجمالي النمو المحقق خلال السنة المالية (17/2018)[17].

ونظرًا لأن القطاع الخاص لا يستطيع أن يتحمل منفردًا خسائر توقف خطوط إنتاجه، أو تكدس مخازنه بمنتجات لا تجد سوقًا لبيعها، لأن استمرار ذلك يوثر بشكل مباشر على رأسماله المهدد بالتآكل. بل قد يفضل إما التصفية والغلق النهائي، أو الخروج من الاقتصاد المحلي والبحث عن اقتصاد أخر يكون أفضل لنشاطه. وقيامه بأي من هذه الخيارات سيؤزم سوء الوضع ويعمقه، بل يهدد بانهيار الاقتصاد المحلي خاصة إذا كانت هذه الخيارات جماعية.

وهو ما يتطلب أن تسعى حكومات الدول إلى صياغة سياسات حكومية مساندة للمستثمر في القطاع الخاص للحد من خسائره، ودعم استمرار بقائه. بالإضافة إلى أن مثل هذه السياسات قد تجذب بصفة عامة الاستثمار الأجنبي الجديد، وفي نفس الوقت جذب المستثمرين الوطنيين العاملين بالخارج إلى العودة لأوطانهم والاستثمار بالداخل. ومن بين التدابير التي تتضمنها سياسات المساندة الاستثمارية، تقديم المنح والقروض الميسرة سواء بشكل مباشر للمستثمر لتعزيز نشاطه ووقف خسائره، أو بشكل غير مباشر لعملائه لتنشيط مبيعاته، أو في الاتجاهين معًا.

هذ، وضعف مقاومة المستثمر في القطاع الخاص أمام تحديات الأزمات الكبرى وحاجته للمساندة والدعم الحكومي لا يقتصر فقط على المنشآت الصغيرة أو المتوسطة، بل يشمل أيضًا المؤسسات والشركات الضخمة التي تمارس نشاطها حتى في الدول العظمى القائم اقتصادها على النظام الرأسمالي الحر. فقد تعهد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بتقديم أكثر من (8) مليارات يورو أو ما يعادل (88) مليار دولار تقريبًا لتعزيز صناعة السيارات في فرنسا، منها (5.45) مليار دولار لشركة رينو لصناعة السيارات لمساعدتها على عبور أزمة فيروس كورونا المستجد، والتي كشفت النقاب عن خطتها لخفض أعداد العاملين بها، وإغلاق خمسة مصانع للسيارات في فرنسا لتوفير (2.2) مليار دولار من التكاليف. وقد حذر وزير المالية الفرنسي برونو لو مير من أن الشركة قد تختفي إذا لم تحصل على مساعدة قريبًا. وفي المقابل تعهدت شركات السيارات رينو وبي أس أيه التي تنتج سيارات بيجو وستروبن وأوبل بمواصلة الإنتاج في فرنسا،

(16) ترتبط الروابط الأمامية بتحليل العرض.

(17) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، مرجع سبق ذكره، ص 15

وإعادة الأنشطة ذات القيمة المرتفعة من الخارج[18].

لقد نبهت أزمة تفشي فيروس كورونا المستجد إلى ضرورة أن تتضمن السياسات الاقتصادية للدول جانبًا من السياسات الخاصة بالمساندة الاستثمارية على غرار سياسات الحماية وشبكات الآمان الاجتماعي. وذلك لضعف قدرة القطاع الخاص منفردًا على مواجهة مثل هذه الأزمات.

3-1 تراجع المعاملات الخارجية

ترتب على إجراءات الغلق وتعليق النشاط الدولي ضمور تدفق السلع والخدمات بين دول العالم، وتوقفت معها سلاسل الإمداد العالمية المختلفة، مما لذلك من تبعيات اقتصادية سلبية على جميع دول العالم، وخاصة الدول النامية.

وعلى المستوى المحلي في مصر، من المتوقع ــ بصفة عامة ــ تراجع الصادرات السلعية مع تراجع بشكل حاد في إيرادات قطاع السياحة المصري الذي حقق في السنة المالية (17/2018) فائضًا بلغ (7352.8 مليون دولار)، بنسبة (74.9 %) من إيرادات القطاع، وبنسبة (66.1 %) من الميزان الخدمي. وفي نفس هذه السنة، كان الناتج المحلي الإجمالي للقطاع نحو (88.9 مليار جنية) وساهم في تغطية العجز التجاري بنحو (63.3 %) وكانت مساهمته في المتحصلات الخدمية بنحو (28.4 %)[19].

بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع تراجع إيرادات قناة السويس ــ التي حققت في السنة المالية (17/2018) ناتجًا محليًا بنحو (84 مليار جنية) وساهمت في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنحو (2.34 %)[20] ــ بسبب تراجع أسعار النفط وحالة الانكماش العالمي من ناحية، وسلوك التجارة العالمية نحو طريق رأس الرجاء الصالح الذي أضحى بالرغم من طول المسافة أقل تكلفة من دفع رسوم مرور السفن والحاويات بالقناة.

إن التراجع المشار إليه، سيترتب عليه تراجع في حصيلة النقد الأجنبي، وبالتالي الضغط على الاحتياطي النقدي الأجنبي. وهو ما يؤثر بالتالي على الواردات المطلوبة لتوفير احتياجات السوق النهائية من ناحية، واحتياجات المصانع من المواد الخام والمستلزمات الوسيطة الإنتاجية المستوردة من ناحية أخرى. وهو ما يؤدي في المحصلة النهائية إلى تراجع متتال في الإنفاق الكلي ومعدل النمو الاقتصادي.

---

(18) (https://www.roayahnews.com,(27 May 2020)
https://idsc.gov.eg,(27 May 2020)

(19) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، مرجع سبق ذكره، ص ص 145، 146

(20) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، مرجع سبق ذكره، ص 138

وهنا تعاود أزمة فيروس كورونا المستجد إلى التنبية إلى ضرورة إعادة التفكير في إحدى أهم مرتكزات النموذج النيوليبرالي، وهي العولمة الاقتصادية التي تحقق بفضلها العديد من الفوائد والمكاسب الضخمة، إلا أنها ومثل كل فائدة ومكسب في ظل النموذج الرأسمالي يشوبه سوء التوزيع أو العدالة الغائبة. وفي حالة العولمة، لم يتم توزيع الفوائد والمكاسب الضخمة التي تحققت بفضلها بشكل عادل لا داخل الاقتصاد المحلي، ولا على مستوى الاقتصاد العالمي. ومع اجتياح فيروس كورونا المستجد العالم، وقفت العولمة عاجزة عن ممارسة آليات دورها الذي يتشدق به دعاتها في ظل اقتصاد مغلق اضطراريًا! وهنا يثار سؤال ــ وإن كان قبل أزمة كورونا غير وارد عمليًا إلا أنه الآن واقع نعيشه ــ ومن الواجب أن يُفرد له مساحة وافية من البحث والدرس مُفاده كيف يعمل الاقتصاد بكفاءة في ظل حالة من انعدام التجارة الخارجية؟ مع إعادة التفكير في العولمة ليس للبحث عن بديل، بل البحث عن آليات عمل جديدة تحد من سلبياتها خاصة سوء توزيع العوائد المحققة بفضلها، والبحث عن سياسات اجتماعية لمساندة ودعم الخاسرين منها، بل والعمل على الحد من هؤلاء.

وفي التحليل الأخير، نجد أن جائحة فيروس كورونا المستجد وتأثيراتها الاقتصادية على متغيرات الطلب الكلي قد نبهت مجددًا إلى أهمية الدور الذي يتعين أن تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ــ لا تستطيع آليات السوق أن تقوم به أو تحل محله[21] ــ من خلال سياسات موازنة لاقتصاد السوق الحرة. وكيف أنها أيضًا الضامن الاقتصادي لاستمرار واستقرار عمل القطاع الخاص، ومعالجة قصوره وثغراته الاجتماعية.

4-1 الإجراءات المقترحة لمقاومة تراجع الإنفاق الكلي

ومن بين هذه الإجراءات المقترحة التي تعتمد على أدوات السياسة المالية لمعالجة تداعيات الأزمة على الإنفاق الكلي والحد من انكماشه ما يلي:

1- أن تخصص الحكومة اعتمادات إضافية عاجلة لوزارة الصحة والسكان، لرفع كفاءة المستشفيات والوحدات العلاجية التابعة لها في مختلف أنحاء البلاد لاستيعاب أعداد المصابين، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، لرفع كفاءة ومهارة العاملين بهذ الحقل.

2- أن تنتهج الحكومة استراتيجيات إضافية لما تتبناه لمواجهة الأزمة. ومن بين هذه الاستراتجيات تعزيز تدابير النظافة الشخصية، وذلك بتوفير المستلزمات المطلوبة

(21) كما أن لهذه الآليات دورها الفاعل، الذي لا يمكن تجاهله أو الجور عليه أو إلغاءه، إذا ما تم توجيه من خلال السياسة الاقتصادية للدولة لما فيه صالح المجتمع واقتصاده القومي.

بكميات كبيرة. ومن الاستراتيجيات المقترحة الأخرى، إجراء الاختبارات الدورية الموسعة للكشف عن الفيروس، على أن تستهدف أكبر عدد ممكن أو للكشف عن إحتمالية وجوده من خلال أجهزة قياس الحرارة عن بعد، على أن يتوفر الجهاز في المرافق التي تتعامل مع الجمهور.

وبالنسبة لتمويل هذه الاستراتجيات، يتعين أن يكون لكل من القطاعين الأهلي والخاص دور مكمل في التنفيذ والتمويل بالتنسيق مع الحكومة. خاصة وأن هذه الأزمة محك لتطبيق مبدأ المسئولية المجتمعية للشركات.

ومن جانب أخر، أهمية أن يقوم القطاع الخاص بهذا الدور لما يمثله من نصيب كبير في الاقتصاد المصري، فقد أوضحت مؤشرات التعداد الاقتصادي (17/2018) استحواز القطاع الخاص على النصيب الأكبر من النشاط الاقتصادي في مصر من حيث عدد المنشآت (99.96 %) أو المشتغلين (93.5 %) أو حجم الأجور والمرتبات (74.2 %)[22].

3- أن تضمن الحكومة تشغيل مصانع كل من السلع التموينية والغذائية، ومستلزمات النظافة الشخصية والمطهرات والمنظفات، ومستلزمات العناية والوقاية الشخصية من كمامات وقفزات وما إليها. والتأكد من تشغيلها بكامل طاقتها، والتشديد على ذلك بكافة الإجراءات الممكنة.

4- أن تشجع الحكومة القطاع الخاص على إقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بكافة أنحاء البلاد. خاصة بالقرى والمحافظات الأكثر احتياجًا، عن طريق إتاحة قروض ميسرة بمميزات تفضلية من خلال خدمة الشباك الواحد. على أن يوضع في الإعتبار سرعة التنفيذ للبدء في مزاولة النشاط خلال فترة زمنية قصيرة كشرط ضروري وهام للحصول على هذه المميزات التفضلية.

5- أن تسرع الحكومة في توفير الاعتمادات اللازمة لسداد المتأخرات المالية المستحقة لشركات المقاولات والتوريدات المنفذة للاستثمارات الحكومية القائمة من ناحية أخرى، وصرف مستحقات المصدرين المتأخرة لدي صندوق تنمية الصادرات من ناحية ثالثة.

6- أن تتخذ الحكومة التدابير اللازمة لتقسيط مستحقاتها من ضريبة الدخل أو تأجيلها للممولين بدون ما يترتب على ذلك من فوائد أو غرامات. مع التعجيل بصدور تعديل

(22) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نتائج التعداد الاقتصادي الخامس لعام 2018/2017 لإجمالي الجمهورية ووفقًا للنشاط الاقتصادي والمحافظات، القاهرة، 2018. أنظر في ذلك: -
https://www.capmas.com (29 Mar. 2020)

ضريبي لتخفيض أسعار الضريبة، وزيادة حدود الإعفاءات.

7- أن تنسق الحكومة مع القطاعين الأهلي والخاص في إتجاهين. **أحدهما**: - للإسراع خلال هذه الفترة بتنفيذ الأعمال الاستثمارية المخطط لها التنفيذ في فترات مستقبلية من ناحية. ومن ناحية أخرى استحضار أعمال الصيانة السنوية وأعمال التجديد والإحلال المؤجلة ــ فيما يعرف بالاستثمار الإحلالي ــ لتنفيذها خلال هذه الفترة.

والإتجاة الثاني: - اتخاذ كافة التدابير الممكنة مع القطاعين الأهلي والخاص لضمان عدم المساس بأجور ومرتبات العاملين ــ المنتظمين ــ بهما. وعند الاضطرار لذلك، أن يكون في أضيق الحدود الممكنة بحيث يكون في شكل نسبة من الأجر دون اللجوء إلى التسريح النهائي. مع ضمان الحكومة لهذه المرتبات من خلال دفع الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي الأجر التأميني للعاملين المؤمن عليهم الذين تم تسريحهم لعجز المنشآت ــ بعد التأكد من ذلك ــ عن دفع رواتبهم.

8- أن تدعم الحكومة الاقتصاد غير الرسمي الذي يبلغ حجمه ما يزيد عن ثلث الاقتصاد الرسمي، ويكاد حجم المشتغلين فيه أن يزيد عن نصف حجم المشتغلين في الاقتصاد الرسمي[23]. وفي ظل هذه الأزمة، يتأثر الاقتصاد غير الرسمي بأقسامه الثلاث (المشروعات والمنشآت غير الرسمية، العمالة غير الرسمية، المعاملات غير الرسمية) بنفس الدرجة التي يتأثر بها الاقتصاد الرسمي. بل تتضرر العمالة غير المنتظمة بشكل أكثر حدة، حيث إنها من الفئات الأكثر عُرضة للإصابة بهذا الوباء لعدم قدرتها على العزل الذاتي بالمنازل والتضحية بالعمل خلال فترة العزل، وذلك لاعتماد معيشتها على أجر أيام العمل الفعلية، حيث لا يتاح لها إجازات مدفوعة الأجر، علاوة على إفتقارها للتغطية التأمينية بكافة أنواعها. وفي السياق نفسه، نجد أن القطاع الخاص أيضًا تفتقر فيه نسبة كبيرة من العاملين به إلى التغطية التأمينية،

وعليه، يتعين أن توجه الحكومة تحويلات نقدية لمساندة هذه الفئة اجتماعيًا من ناحية. ومن ناحية أخرى، لدعم الطلب العائلي الاستهلاكي الذي ينكمش نتيجة الإنخفاض في أجور فئة كبيرة

(23) يقدر حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر في المتوسط خلال الفترة 1991 : 2015 بحوالي (34.2%) من الناتج المحلي الاجمالي. وذلك بناء على دراسة منشورة في 2018 تحت مظلة صندوق النقد الدولي أنظر في ذلك:-
https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2018/01/25/Shadow-Economies-Around-the-World-What-Did-We-Learn-Over-the-Last-20-Years-45583, (18 Apr. 2020)

كما يعمل به بناء على دراسة منشورة في 2018 تحت مظلة منظمة العمل الدولية بالإعتماد على مسح القوى العاملة في سنة 2013 حوالي (59.9 %) من حجم العمالة، أنظر في ذلك: -
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms_626831.pdf, (18 Apr. 2020)

الحجم مثل هذه العمالة ــ غير المنتظمة ــ التي تشكل قسمًا كبيرًا من أقسام الاقتصاد غير الرسمي. وقد بدأت الحكومة في اتخاذ هذه الخطوة مبكرًا ــ نظرًا لأهميتها ــ حيث قامت في 13 أبريل 2020 بتحويلات نقدية للعمالة غير المنتظمة عن طريق صرف إعانة بمبلغ (500 جنية/ شهر) لمدة ثلاثة شهور لعدد مليون وخمسمائة ألف من العمالة غير المنتظمة المتضررة من جائِحة فيروس كورونا[24] .

إن هذه الخطوة على أهميتها في تحييد آثار الأزمة على هذه الفئة الكادحة، إلا أنها غير كافية وتحتاج إلى مجموعة من الإجراءات الأخرى المكملة لتحقيق العدالة الاجتماعية المنوط بالدولة حمايتها، ومن هذه الإجراءات ما يلي:

–زيادة الإعانات النقدية المقدمة من خلال شبكات الأمان الاجتماعي مثل برنامج تكافل وكرامة. مع العمل على التوسع فيها والتأكد بكافة الطرق الممكنة من شمول هذه الشبكات كل الفقراء بما فيهم المرأة المعيلة، والذين ليس لهم أحد يذكرهم من أطفال الشوارع بفئاتها الثلاث (قاطنون بالشوارع – عاملون بالشوارع – أسر الشوارع).

– مضاعفة الحصص التموينية ونقاط الخبز، وبالإضافة إلى المدفوعات التحويلية النقدية والإعانات الحكومية، يأتي دور القطاعين الخاص والأهلي في تخفيف حدة الأزمة على العمالة غير المنتظمة، عن طريق تكثيف الإعانات خاصة العينية منها والعمل على إستهداف وتغطية أنحاء البلاد خاصة الأكثر احتياجًا منها. ولن يتحقق الهدف المنشود بدون أن يكون لوزارة التضامن الاجتماعي الدور الرائد في قيادة هذا العمل من خلال التنسيق الجيد بين مؤسسات القطاعين الأهلي والخاص لضمان الشفافية والعدالة في التوزيع الجغرافي بين أنحاء الجمهورية.

وعليه، تتطلب الفترة الحالية من الحكومة مراجعة مستهدفات الموازنة العامة للسنة المالية (20/2021)، حيث إنه من المخطط تخفيض عجز الموازنة السنة المالية إلى (6.3 %) من الناتج المحلي الإجمالي مقابل (7.2 %) في السنة المالية (19/2020).[25]. بيد أن تداعيات الأزمة الحالية تفرض أن يتحقق عجز أكبر.

2- استراتيجية التباعد الاجتماعي وتأثيراتها على العرض الكلي:

لقد ترتب على استراتيجية التباعد الاجتماعي تباطؤ عجلة الإنتاج، بداية من وحدات إنتاج المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية المختلفة، وحتى وحدات إنتاج السلع النهائية. وما يترتب على

(24) https://www.manpower.gov.eg, (21 Apr.2020)
(25) http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/budget2020-2021/Pre-Budget_2020-2021.pdf, (30 Apr. 2020)

ذلك من تأثير سلبي على عمليات التبادل التجاري التي تشمل سلاسل التوريدات مرورًا بتجارة الجملة وتجارة التجزئة وما إليهم.

وعليه، ونتيجة لهذه التداعيات ينخفض الإنتاج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، ويدعم هذا الإنخفاض ويعمقه انخفاض الطلب على هذا الإنتاج، وذلك نتيجة الانخفاضات المتتالية في إجمالي الطلب الفعال بفعل كوابح الانفاق الاستهلاكي المتسبب فيها انخفاض الدخل المتاح نتيجة انخفاض حجم المشتغلين.

بيد أن الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية ــ خاصة الضرورية منها ــ قد لا يتأثر بفعل أثر الإحلال. فعند انخفاض الدخل يتوقف أو يقل أي إنفاق غير الإنفاق على المتطلبات الاستهلاكية الأساسية، وذلك للحفاظ على مستوى الإشباع من هذه المتطلبات، أو تخفيضها في أضيق الحدود. وذلك بإحلالها محل أية متطلبات أخرى. بل إنه عند انخفاض الدخل بمستويات عالية أو إنقطاعه بالكامل، فإن التعطل أو التوقف عن العمل يمارس أثره بالسحب من الأوعية الإدخارية أو من المكتنزات من النقود والذهب ومختلف المقتنيات وما إليهما. والتأخير في اتخاذ إجراءات المعالجة الضرورية لقصور العرض الكلي المتوقع، وما يترتب عليه من آثار اقتصادية واجتماعية سيئة. سيؤدي خلال الأجل القصير إلى ارتفاع في مستويات الأسعار خاصة سلع وخدمات الاستهلاك المباشر.

وعليه فإن إستمرار الإرتفاعات المتتالية في الأسعار، يؤول في الأجل المتوسط والطويل إلى ارتفاع معدلات التضخم بنسب كبيرة[26]، هذا من جانب. والجانب الآخر ينتهي بنا إلى التحليل في اتجاة مغاير، وهو المتمثل في انخفاض حجم المشتغلين نتيجة تلك الإجراءات الاحترازية المطبقة. لأن هذه الإجراءات وما آلت إليه من نتائج من الطبيعي أن تؤدي إلى انخفاض حجم المشتغلين، لأنه من الصعوبة بمكان أن تستمر ميزانية الوحدات الإنتاجية العاملة في القطاع الخاص والأهلي ــ الرسمي منه وغير الرسمي بالأكثر ــ في تحمل تكلفة الاحتفاظ بعمالة إنتاجيتها الحدية صفر بسبب توقفها عن العمل.

فإذا استطاعت بعض المؤسسات والمنشآت تحمل بعض الوقت، فإن ذلك يمُتنع على الكل كل الوقت. حيث تتحول تكلفة الأجور والمرتبات بالنسبة لها ــ في هذه الحالة ــ إلى خسارة أو تحويلات نقدية، وهذا خارج مضمون قواعد اللعبة في اقتصاديات المشروع الخاص، ويؤول بها ــ إن استمر الوضع بهذا الشكل أو أجبرت عليه ــ إلى الغلق والخروج تمامًا من السوق.

(26) يقدر معدل التضخم في السنة المالية 2018/2019 بنحو (13.9%)، وقد سجل أعلى مستوى له خلال العشرين سنة الأخيرة في السنة المالية 2016/2017 بمعدل (23.5%)، تاليها السنة المالية 2017/2018 بمعدل (20.9%)، تاليها السنة المالية 2008/2009 بمعدل (16.2%). أنظر في ذلك: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشر الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين أكتوبر 2019، مرجع رقم 2019 – 22321 – 62، القاهرة، إصدار نوفمبر 2019.

وعليه، فإن انخفاض حجم المشتغلين، وتحولهم إلى فئة المتعطلين، سيؤدي في الأجل القصير إلى ارتفاع في معدلات البطالة، وتجاوزها التقديرات الأخيرة بنسبة كبيرة[27]، بل إن لم تُتخذ الإجراءات اللازمة القادرة على تفادي تفاقم الأزمة؛ فإنها من المنتظر أن تتجاوز بشكل كبير معدلات البطالة المسجلة خلال الثلاثين سنة الأخيرة[28]، وما يترتب على ذلك من ارتفاع نسبة الإعالة في المجتمع المصري وتفاقمها.

وفي التحليل الأخير، فإن تضافر نتائج إنخفاض كل من إجمالي الإنتاج المحلي من ناحية، وحجم المشتغلين من ناحية أخرى سيؤدي ــ إن لم تُتخذ إجراءات تعويضية سريعة ــ إلى انخفاضات متتالية في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير.

أما على مستوى الأجل المتوسط والطويل، فإن الوضع ينبئ في ضوء التحليل السابق بإمكانية تعايش كل من التضخم والبطالة بمعدلات مرتفعة، فيما يُعرف بالتضخم الركودي أو الركود التضخمي stagflation.

2-1- دور الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في تحييد أثر كورونا

إن ما شاهده الاقتصاد المصري خلال السنوات الخمس الأخيرة من تنمية وإصلاح هيكلي ومالي ونقدي، جعل منه اقتصادًا قادرًا بفاعلية على امتصاص الصدمات الناشئة عن تقلبات الدورات الاقتصادية، فقد تبنت الدولة برنامجًا وطنيًا للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي بمجالاته الأربع الأساسية: المالية، والنقدية، والهيكلية، والحماية الاجتماعية. وقد دعمت هذا البرنامج الوطني بعقد اتفاق بينها وبين صندوق النقد الدولي (IMF) في الثالث من نوفمبر سنة 2016 بقيمة تمويل يبلغ نحو (12) مليار دولار، وذلك تحت مظلة التسهيل الموسّع للصندوق

(27) يقدر عدد المتعطلين (64-15 سنة) في سنة 2018 بنحو (2,844,800 متعطل) بمعدل بطالة قدره (9.9 %) من جملة قوة العمل المقدرة بنحو (28,865,900 عامل) وفي سنة 2019 بنحو (2,225,000 متعطل) بمعدل بطالة قدره (7.9 %) من جملة قوة العمل المقدرة بنحو (28,348,000 عامل) أنظر في ذلك:

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة 2018، مرجع رقم -71 12212 – 2018، القاهرة، إصدار أبريل 2019

https://www.capmas.gov.eg/HomePage.aspx, (5May 2020)

(28) سجل معدل البطالة أعلى مستوى له خلال الثلاثين سنة الأخيرة في سنة 2013، حيث وصل إلى (13.2 %)، أنظر في ذلك الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء: -

https://www.capmas.gov.eg/HomePage.aspx#, (3 May 2020)

https://www.idsc.gov.eg/IDSC/DMS/View.aspx?id=3692&cid=0, (3 May 2020)

The Extended The Fund Facility (EFF)[29]. ومن خلال هذا البرنامج الموسع أنشأت الدولة العديد من المشروعات الكبرى في ظل كل من استراتيجة التنمية المستدامة – رؤية مصر2030 بأبعادها الثلاثة: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والتي أعدتها وزارة التخطيط في مطلع 2014 وأقرتها الدولة في 2016[30]، واستراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية 2016 / 2020 بمحاورها الخمسة.[31]

وبالتالي يُرد الفضل إلى هذا البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ولأثره التعويضي في جانب العرض الكلي من خلال منتجات المشروعات الكبرى من ناحية. ومن ناحية أخرى، في جانب الطلب الكلي من خلال برامج الحماية المتنوعة وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي، والتي ساعدت في الحدِّ – إلى حد بعيد– من أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي في الفترات السابقة، وأثر كورونا خلال الفترة الحالية على محدودي الدخل. فبدون تلك الإنجازات التي حققها البرنامج الوطني ما كانت لدى الاقتصاد المصري القدرة والفاعلية على امتصاص صدمة تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد، وتحييد تداعياتها حتى الآن. وهو ما حدا بكل من صندوق النقد الدولي، ووكالتا التصنيف الإئتماني العالميتين (موديز، وأستاندرز أند بورز) إلى الإشادة بجدارة الاقتصاد المصري في مواجهة هذه الجائحة، بل توقعت هذه المؤسسات أن يحقق الاقتصاد المصري في سنة 2020 ــ في ظل تفشي هذه الأزمة ــ معدل نمو بنحو (4.1 %)، بينما تحفظ البنك الدولي بتقدير معدل نمو بنحو (3.7 %). وفي كل الأحوال، يتصدر معدل نمو الاقتصاد المصري دول المنطقة التي يتوقع لبعضها معدلات نمو أقل، وللبعض الآخر معدلات سالبة في هذه السنة.[32]

بل ما يؤكد بشكل عملي فضل هذا البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ونتائجه المثمرة في التأثير التعويضي على جانبي العرض والطلب الكليين ما يلي: –

• بالنسبة لجانب العرض، عدم حدوث اختلالات سعرية في الأسواق المحلية، خاصة في المنتجات السلعية الاستهلاكية التموينية والغذائية، بل وتوقع ثباتها خلال شهر مايو 2020. بالرغم من مرور ما يقرب من ثلاثة شهور على تطبيق إستراتيجية التباعد الاجتماعي وإجراءاتها

(29) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة 18/2019 – 21/2022، مايو 2018

(30) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، مرجع سبق ذكره، القاهرة، 2016

(31) وزارة التجارة والصناعة، مرجع سبق ذكره، القاهرة، 2016

(32) https://www.facebook.com/EgyptianCabinet, (3 May 2020)

الاحترازية.[33]

• بالنسبة لجانب الطلب، زيادة حجم الصادرات المصرية من المنتجات الزراعية، فقد نشرت قناة CGTN الصينية تقريرًا مصورًا سلطت فيه الضوء على الطلب المتزايد من دول العالم على المنتجات الزراعية المصرية رغم تفشي فيروس «كورونا» عالمياً. وأوضح التقرير، أن زيادة الطلب على المنتجات المصرية يأتي نتيجة لنجاح مصر خلال السنوات الماضية في أن تستثمر وتتوسع في مناطق الزراعة، مع حرصها في الوقت نفسه على ضمان جودة منتجاتها الزراعية لتطابق المعايير الدولية للتصدير.

وفي نفس السياق، أشار التقرير إلى أن مصر قامت بتصدير (2.35) مليون طن من الفاكهة والخضروات خلال الربع الأول من هذا العام، الأمر الذي يعكس كفاءة منتجاتها، موضحاً أن «البرتقال»- المنتج الأعلى سعراً هذا العام- كان له النصيب الأكبر من الصادرات الزراعية المصرية بإجمالي صادرات حوالي (1.2) مليون طن.

وأضاف التقرير، أن مصر تنافست مع إسبانيا لسنوات عدة على المرتبة الأولى للدول المصدرة للموالح، لتحتل مصر الآن المرتبة الأولى عالمياً متقدمة على إسبانيا التي استوردت هذا العام البرتقال المصري نظراً لتفوقه على نظيره الإسباني في السعر والجودة، وتأتي «البطاطس» في المرتبة الثانية على القائمة المصرية، حيث بلغ إجمالي صادراتها (550) ألف طن. وفي النهاية أوضح التقرير، أن مصر تقوم باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الاحترازية والوقائية ضد فيروس «كورونا» وتطبيق الاشتراطات والمواصفات الفنية للدول المستوردة[34].

2-2- الإجراءات المقترحة لتعويض قصور العرض الكلي

بيد أن هناك العديد من الإجراءات المساندة لدعم العرض الكلي، ومنها ما يلي: -

1 - اتخاذ كافة التدابير الممكنة لعدم توقف عجلة الإنتاج، أو على أقل تقدير يكون انخفاض الحركة فيها بما لا تؤثر بشكل كبير على العرض الكلي من المنتجات الأساسية. لهذا، يتعين تهيئة الرأي العام لقبول فكرة التعايش والتكيف مع الوباء من أجل صحة الأفراد وإستقرار الاقتصاد معًا، العمل والحيطة والحذر. وإرشاد المنشآت والمؤسسات الإنتاجية وتوعيتها ــ بشكل أو بآخر ــ باستراتيجيات العمل المناسبة لمثل هذه الظروف.

2 - تنشيط حركة التجارة الداخلية عن طريق الترويج لأساليب البيع الملائمة لمثل هذه

(33) https://prices-today.net, (5 May 2020)

(34) https://www.facebook.com/EgyptianCabinet/videos/, (5 May 2020)

الظروف مثل منافذ التوزيع المتحركة، البيع بخدمة التوصيل للمنازل، علاوة على البيع من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والبيع الالكتروني ...إلخ.

3- تأجيل تحصيل مستحقات الدولة طرف المنشآت والمؤسسات الإنتاجية من ضريبة الدخل على الشركات حتى نهاية العام أو تقسيطها خلال نفس الفترة بدون ما يترتب على ذلك فوائد أو غرامات. مع إسقاط الضرائب العقارية عن السنة الحالية.

4- اتخاذ الحكومة الإجراءات اللازمة لتخفيض تكلفة المستلزمات الإنتاجية التي توردها الحكومة للمنشآت الإنتاجية.

5- الإسراع بسداد مستحقات المنشآت والمؤسسات طرف الحكومة المتعاملة معها من المصدرين والموردين والمقاولين.

أهم النتائج:

1. نبهت جائحة فيروس كورونا المستجد مجددًا إلى أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي من خلال سياسات موازنة لاقتصاد السوق الحرة. وكيف أنها من خلال هذه السياسات تكون أولًا: - الضامن لمعالجة قصور اقتصاد السوق أو سد ثغراته الاجتماعية لتحقيق الرعاية والعدالة الاجتماعيين. وثانيًا: - الضامن لاستمرار واستقرار عمل القطاع الخاص.

2. توقع انخفاض الإنتاج المحلي الإجمالي إلى مستوى متدن عما كان عليه قبل الأزمة. بسبب تطبيق استراتيجية التباعد الاجتماعي التي ترتب عليها تخفيض المشتغلين بالمؤسسات والوحدات الانتاجية المختلفة، ويدعم هذا الانخفاض بعض كوابح الإنفاق الاستهلاكي نتيجة الإنخفاض في إجمالي الدخل المتاح التصرف فيه.

3. يُرد الفضل إلى البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي تبنته مصر منذ خمس سنوات في منح القدرة والفاعلية للاقتصاد المصري على امتصاص صدمة تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد، والحدّ إلى حدٍ بعيد من تداعياتها على جانبي العرض الكلي والطلب الكلي.

4 .لقد نبهت هذه الأزمة بشكل عملي محدد إلى مدى ضعف قطاع الصحة الذي يغلب على تقديم خدماته وإدارته والسيطرة عليه القطاع الخاص في أغلب الدول المتقدمة، وأشارت إلى محدودية قدرته الاستيعابية، وعدم قدرته على توفير خدمة فعالة لمَن يطلبها في حينه. وذلك لأن القطاع الخاص ــ بصفة عامة ــ مهما اتسع وتعظم حجمه، لا يمكنه أن يستوعب

إجمالي الطلب الكلي بجملته ــ كما حدث مع مصابي فيروس كورونا في دولة مثل إيطاليا ــ خاصة في تقديم سلعة أو خدمة منفعتها وإن اقتصرت على الفرد؛ إلا أن عائد توفيرها يشمل المجتمع ــ مثل ما يقدم في قطاعي التعليم والصحة ــ وهي ما تعرف بالسلع والخدمات التي تشبع الحاجات المستحقة أو الجديرة بالإشباع Merit wants، وهو ما يتطلب لأغراض اجتماعية أن يحصل عليها مَن في حاجة إليها بغض النظر عن قدرته أو عدم قدرته على دفع ثمنها. وهذا بالطبع لا يمنع أن تقدم بآليات السوق لمَن لديه القدرة والإمكانية على تحمل ذلك، وهذه فئة قليلة مقارنة بجموع الشعب الذي يتعين أن توفر الدولة له ما يشبع احتياجاته من مثل هذه السلع والخدمات الهامة بغض النظر عن اعتبارات التكلفة والعائد.

وهذا الخلل الذي أظهرته أزمة فيروس كورونا في الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الامريكية التي تتبنى السياسات النيوليبرالية لم يظهر بهذه الحدة في دولة الصين التي وإن مع توجهها الحالي نحو السوق الحرة تتبنى سياسات تحد من اختلالات هذه السوق وترمم ثغراتها الاجتماعية.

5. أكدت جائحة فيروس كورونا المستجد مدى أهمية أن تكون الدولة هي اللاعب الرئيسي في تقديم الخدمات الاجتماعية (التعليم – الصحة)، وأن القطاع الخاص ـ على أهميته ـ له حدود وحجم لا يجب أن يجور به أو يتعدى علي حجم وحدود دور الدولة في الاقتصاد، لقد فشلت سياسات قطاع الصحة الرأسمالية في نموذج الاقتصاد النيوليبرالي المعولم، المتعبد له في دول الغرب ومَن يرتبط بها من دول الأطراف في احتواء أزمة جائحة كورونا. لأنه نموذج يكرس لتركز الثروة، وغياب عدالة التوزيع وتناقضات عدة، بينما الدول التي تطبق النظم الديمقراطية الاجتماعية كانت هي الاقدر على احتواء هذه الأزمة.

6. تبرز هذه الازمة مدى الأهمية القصوى لكل من إدارة الأزمات من جانب، ولأنظمة الإنذار المبكر من جانب أخر، ولدور وفاعلية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي خاصة في مجال التعليم، الصحة، وتفعيل نظم العمل من المنزل خاصة في مجال الأعمال المالية والإدارية في كافة المجالات والأنشطة الاقتصادية المختلفة من جانب ثالث. حيث إن مدى قدرة الأنظمة والحكومات المختلفة على مواجهة التهديدات المباشرة والسريعة للأمن القومي؛ يتوقف بشكل كبير على مدى تفعيل تلك الجوانب الهامة التي يمكنها ــ إلى حد بعيد ــ الحد من الآثار السلبية المختلفة لمثل هذه الأزمات العالمية. فكما يمكنها أن تخفض الخسائر المحتملة إلى أدنى مستوى لها، يمكنها أيضًا ــ بشكل أو بأخر ــ تعظيم بعض المكاسب الممكنة.

أهم التوصيات:

1. يتعين إعادة التفكير مجددًا في الأسس الفلسفية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي النيوليبرالي، والتخلي عن الاعتقاد بأن الرأسمالية هي النموذج الأمثل موضع التوافق العالمي، أو كما بشر فرانسيس فوكوياما في أطروحته الشهيرة عن نهاية التاريخ عند إنحسار الإيديولوجية البديلة. فقد نبهت جائحة فيروس كورونا المستجد إلى أهمية دور الدولة وضروريته، خاصة فيما يتعلق بتحقيق الرعاية والعدالة الاجتماعيين من ناحية، وضمان استمرار واستقرار القطاع الخاص من ناحية أخرى.
2. الدفع بعجلة الاقتصاد نحو تشغيل دولاب العمل والإنتاج من خلال التخفيف من حدة إجراءات الحظر المختلفة، وتهيئة الرأي العام لضرورة تطبيق وممارسة فكرة التعايش والتكيف مع الوباء من أجل صحة الأفراد واستقرار الاقتصاد معًا، وهو ما يتطلب استئناف العمل والأنشطة الاقتصادية الرئيسية بكامل قوتها في ضوء الحيطة والحذر، بالإلتزام بكافة الإجراءات الوقائية اللازمة والضرورية. مع تقنين وتنظيم وتفعيل نموذج العمل من المنزل بالنسبة للأعمال التي لا تتطلب الدوام الكامل في محل العمل مثل الأعمال المالية والإدارية المكتبية.
3. يتعين تغذية الأسواق بمختلف المنتجات والمتطلبات الاستهلاكية الضرورية. وتحقيق ــ كلما أمكن ذلك ــ فائض في المعروض من هذه المنتجات، خاصة خلال الفترة الحالية، لتلافي المغالاة في الأسعار مع تشديد الرقابة لضمان منع الحجب وأية تجاوزات أخرى يكون الغرض منها استغلال المواطنين لتحقيق مكاسب غير مشروعة. مع ضرورة الاحتفاظ برصيد إستراتيجي يغطي طلب لا يقل عن ستة أشهر قادمة من هذه المنتجات، تحسبًا لأية ظروف طارئة غير متوقعة.

وفي هذا الصدد، يجدر الإشارة إلى ضرورة ضبط إيقاع السوق المصرية، والتشديد على ذلك من خلال تفعيل وتنشيط دور الهيئات الاقتصادية العامة ــ وعددها (48) هيئة ــ خاصة الهيئات ذات الصلة بالمنتجات والمتطلبات الاستهلاكية الضرورية، مثل الهيئة الزراعية المصرية التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الهيئة العامة للسلع التموينية التابعة لوزارة التموين والتجارة الداخلية لتلعب الدور الرئيس الذي أنشئت من أجله، والمتمثل في مباشرة مختلف الأنشطة الاقتصادية لتوفير السلع والمنتجات والخدمات الأساسية التي تمس حياة المواطن المصري وحمايته [35].

(35) http://www.bsic.gov.eg/hyaat_MainFeatures.pdf, (4 May 2020)

4. إتخاذ الخطوات العاجلة في دمج العمالة غير المنتظمة بالقطاع غير الرسمي في قنوات الاقتصاد الرسمي، عن طريق شمولهم بالتغطية التأمينية تطبيقًا لأحكام المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم (148) لسنة 2019 [36].

5. ضرورة الإسراع باستكمال مسيرة التحول الرقمي، حيث نبهت أزمة جائحة فيروس كورونا إلى مدى أهمية دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبنيته الأَساسية في تحقيق جاهزية باقي قطاعات الاقتصاد القومي؛ خاصة التعليم، والصحة، والأعمال المالية والإدارية في مختلف المجالات والأنشطة الاقتصادية، وباقي الخدمات الحكومية. فقد برز دور الرقمنة في قدرتها الفائقة ــ إن توفرت بنيتها الأساسية ومهارات التعامل معها ــ على مواصلة النشاط المطبقة فيه، مع تطبيق كامل الاجراءات الاحترازية من تباعد اجتماعي وعزل صحي. ومن أولويات التحول الرقمي حاليًا التحول إلى التعليم والتعلم الافتراضي قبل وبعد الجامعي، رقمنة الخدمات الحكومية.

6. التحول بخطوات سريعة نحو الشمول المالي الذي يعني في أبسط معانيه الحد أو إنهاء المعاملات النقدية من خلال اشتمال المعاملات المصرفية لكافة المعاملات السوقية بحيث نصل في النهاية إلى (القضاء على الاقتصاد الخفي أو غير الرسمي) مع إرسال كافة المدفوعات وإستلامها من خلال معاملات (وتحويلات) بنكية. وهو تحول إلى ما يعرف بوسائل الدفع الالكترونية أي النقود الرقمية. والتي من أمثلتها البطاقات البلاستكية (ATM) التي من خلالها تنتقل قيمة السلع والخدمات بين حسابات طرفي المعاملة بدون الحاجة إلى البنكنوت.

(36)https://www.nosi.gov.eg/ar/Pages/NOSIlibrary/NOSIlibrary.aspx?ncat=7, (5 May 2020)

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- علاء غنام، أحمد عزب، السياسات الصحية الوقائية ومواجهة أزمة فيروس كورونا المستجد، مجلة الديمقراطية، العدد رقم 78، أبريل 2020.

2- مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، ورقة تقدير موقف بشأن تداعيات فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19)، مجلس الوزراء، أعداد متفرقة 7،2020.

3- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نتائج التعداد الاقتصادي الخامس لعام 2018/2017 لإجمالي الجمهورية ووفقًا للنشاط الاقتصادي والمحافظات، القاهرة، 2018

4- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة 2018، مرجع رقم -71 12212 – 2018، القاهرة، إصدار أبريل 2019

5- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2018/17، القاهرة، يونيو 2019.

6- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين أكتوبر 2019، مرجع رقم 2019 - 22321 – 62، القاهرة، إصدار نوفمبر 2019

7- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة 2019/18 – 2022/21، مايو 2018

8- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الرابع، 17 / 2018، القاهرة، أكتوبر 2018.

9- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، إستراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر 2030، القاهرة، أكتوبر 2016

10- وزارة التجارة والصناعة، إستراتيجية تنمية الصناعة والتجارة 2016 – 2020، القاهرة 2016،

ثانيًا : مصادر الإنترنت

1- https://www.masrawy.com

2- https://www.Skynewsarabia.com

3- https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-51753022

4- https://www.capmas.com

5- https://www.mpmar.gov.eg, (22 Apr. 2020)

6- https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms_626831.pdf

7- https://www.manpower.gov.eg

8- http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/budget2020-2021/Pre-Budget_2020-2021.pdf

9- https://www.mpmar.gov.eg, (22 Apr. 2020)

10- https://www.capmas.gov.eg/HomePage.aspx#

11- https://www.idsc.gov.eg/IDSC/DMS/View.aspx?id=3692&cid=0

12- https://www.facebook.com/EgyptianCabinet

13- http://www.bsic.gov.eg/hyaat_MainFeatures.pdf

14- https://www.capmas.gov.eg/Pages/ShowHmeNewsPDF.aspx?page_id=/Admin/News/PressRelease/202043011110_666.pdf&Type=News

15- https://www.nosi.gov.eg/ar/Pages/NOSIlibrary/NOSIlibrary.aspx?ncat=7

16- https://www.who.int/ar/news-room/detail/01-09-1441-global-leaders-unite-to-ensure-everyone-everywhere-can-access-new-vaccines-tests-and-treatments-for-covid-19

17- https://arabic.rt.com/health/1086429

18- https://aawsat.com/home/article/2233521

19- https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-51753022